**أنماط نمو المؤسسة الاقتصادية**

**تعريف النمو:**

تعددت تعاريف النمو بسبب التطورات الكبيرة التي شهدتها المؤسسات والتغيرات التي

أثرت على المحيط وعلى أنماط النمو والتسيير داخل المؤسسة.

و يتحدد النمو في المؤسسة الاقتصادية حسب:

* سلوك المقاول وتوجهه (ويصنفه احدهم إلى نوعين من المقاولين: المقاول الذي يضع النمو في المرتبة الأخيرة بعد الاستمرارية والاستقلالية، والمقاول الذي يفضل النمو قبل الاستقلالية والاستمرارية).
* الخيار الاستراتيجي: وهو مرتبط بعدة متغيرات (الهيكل التنظيمي مثلا)، والذي يتأثر بثلاثة عوامل رئيسية: المحيط، التكنولوجيا وحجم المؤسسة.
* زيادة العوامل الكمية (الموارد مثلا)، حيث أن تجميع هذه الموارد يسمح بتطوير القدرات الديناميكية والمنظماتية التي تساعد على نمو وتطوير المؤسسة وتكيفها مع المحيط.

وتعرف E.T Penrose)) نمو المؤسسة على انه ذلك السلوك المتمثل في ارتفاع العوامل

الكمية كحجم الإنتاج، اليد العاملة، الحصة السوقية، رقم الأعمال، الصادرات وكل ما

تسببه من انعكاسات وتغيرات في العوامل الداخلية للمؤسسة (التغير في الهيكل التنظيمي

ونمط وطرق التسيير وطبيعة النشاط).

وقد عرفه (قاسمي) على انه " الزيادة في حجم المؤسسة خلال الزمن".

أما (سميث) فيعتبره مجموعة من العناصر الداخلية والخارجية المتعلقة بالتنظيم، ويكون

نتيجة تفاعل مختلف الظواهر الناتجة عن المحيط، والخصائص التنظيمية، والإنتاجية،

والمالية، والشخصية. ويعتبر النمو احد المؤشرات الأساسية لقياس كفاءة وفعالية

المؤسسة.

ويقاس النمو عن طريق اعتماد الزيادة في حجم المؤسسة ويعتمد قياس الحجم في

العديد من المؤسسات على المؤشرات التالية:

* عدد الأفراد العاملين في المؤسسة.
* كمية المدخلات والمخرجات.
* المؤشرات المالية (الموجودات، قيمة المبيعات، رأس المال الممتلك، الدخل الصافي).
* الهيكل التنظيمي (عدد التقسيمات الأفقية والعمودية والاختصاصات الجديدة).

**أهداف النمو:**

يعتبر تحقيق النمو احد الأهداف الإستراتيجية التي تريد المؤسسة تحقيقها عبر زيادة

حجمها وذلك بهدف تحقيق:

* المزايا الاقتصادية المرتبطة بالحجم الكبير (تخفيض التكاليف، الكفاءة).
* لديها موارد أكثر وهذا يقيها من المخاطر.
* إمكانية حصولها على مزايا أفضل (التمويل من البنوك، والدولة، والموردين...).
* هذا يزيد من شهرتها.
* تصبح أكثر قوة تجاه المنافسين، والنقابات، والحكومة،...الخ.
* تعظيم الأرباح، واكتساب حصة سوقية اكبر (بفضل التحكم في التكاليف).

**نماذج النمو**

يعتمد نمو المؤسسة على مجموعة من المتغيرات يمكن تحديدها من خلال نموذجين:

النموذج الخارجي الذي يركز على تأثير المحيط الخارجي على نمو المؤسسة،

والنموذج الداخلي الذي يركز على المميزات والخصائص الداخلية للمؤسسة. ومن أهم

هذه النماذج:

* **نموذج النمو لGreiner 1972**: الذي يبين أن المؤسسة تمر بخمس مراحل للنمو في حياتها، وكل مرحلة تنتهي بأزمة (مشكلة معينة) يجب ان تحلها المؤسسة حتى تمر للمرحلة التي بعدها. ويتمثل دور المؤسسة في إيجاد أساليب إدارية جديدة تناسب المرحلة الجديدة. وبالنسبة لGreiner الانتقال من مرحلة إلى أخرى لا يكون بالضرورة من خلال الفرص في المحيط الخارجي (التغير في النظام الاقتصادي، او أذواق المستهلكين، أو سلوكيات المنافسين...) وإنما كاستجابة لمتغيرات المحيط الداخلي (الهيكل التنظيمي، نظم العمل، نمط اتخاذ القرارات، القيادة..).
* **نموذج محددات النمو لWeinzimmer 1993:** حدد ثلاثة أبعاد بإمكانها أن تؤثر (عبر عدة عوامل) على نمو المؤسسة: المحيط، إستراتيجية المؤسسة والعوامل المتعلقة بالتسيير والإدارة.

**الظروف المساعدة على النمو:**

هناك مجموعة من العوامل والظروف المساعدة على النمو، تتمثل فيما يلي:

**1- الظروف الداخلية**:

- توفر موارد فائضة: عندما تكون الموارد التي تحتاجها المؤسسة غير مستغلة جيدا،

يؤدي ذلك إلى استغلالها في أنشطة جديدة، مما يؤدي إلى نمو المؤسسة.

- موارد مستغلة أكثر من طاقتها: مما يحفز على إضافة موارد جديدة، وهذا يجعل

إمكانية توافر موارد فائضة ويتم البحث على أنشطة لاستغلالها.

- حوافز النمو: حوافز اقتصادية (زيادة الأرباح وتخفيض التكاليف) أو نفسية (مثل

تحقيق الذات) أو حوافز مالية، او شهرة، أو حوافز إستراتيجية (احتكار السوق،...).

**2- الظروف الخارجية:**

يتحسن نمو المؤسسة من خلال تكيفها مع بيئتها الخارجية من خلال تجنب التهديدات

(معوقات النمو) واستغلال الفرص المتاحة ( تزايد حجم الطلب على المنتجات، زيادة

دخل الفرد، التقدم التقني،...الخ).

**أنواع النمو في المؤسسة الاقتصادية**

**1- النمو الداخلي:** عرفه « Paturel R.,1981» على انه "حيازة أو إنشاء

المؤسسة لأصول غير جاهزة للإنتاج لأنها تحتاج إلى اندماج مع باقي عوامل الإنتاج

الضرورية لتحقيق المخرجات".

وقد انتقد هذا التعريف لكونه يعتمد على مصطلح عوامل الإنتاج (مصطلح تقليدي يعبر

فقط على العوامل المادية) وتم استبداله بمصطلح الموارد الداخلية (مختلف الموارد

المادية والمعنوية والمالية والبشرية والتقنية...) وتم صياغة التعريف التالي: النمو

الداخلي هو حيازة أو إنشاء المؤسسة للموارد الداخلية غير المرتبطة فيما بينها والتي

توظف لممارسة مختلف الأنشطة وتحقيق الأهداف المحددة مسبقا. وعليه فالنمو الداخلي

يتعلق بحيازة وسائل الإنتاج المنفصلة غير المدمجة وغير المنظمة فهي وسائل جديدة

أو مستعملة (من صنع المؤسسة أو من خارج المؤسسة) تمزج مع ما تملكه المؤسسة

من إمكانيات لتحقيق النمو في النشاط.

2**- النمو الخارجي: عرف** « Paturel R.,1990» على انه عمليات الحيازة

المباشرة، الجزئية أو الكلية، لمؤسسة أو فرع (عن طريق الابتلاع مثلا)، أو الحيازة

الغير مباشرة (عن طريق السيطرة على مؤسسة أخرى) بامتلاك المؤسسة لحصة هامة

من رأسمالها يكفي للسيطرة عليها وإدارتها وذلك عبر الحيازة على مجموعة من

عوامل الإنتاج المرتبطة فيما بينها بعلاقات تنظيمية داخلية ولها القدرة على الإنتاج أو

تقديم الخدمات وتستحوذ على حصة سوقية. وقد انتقد مصطلح عوامل الإنتاج ولذلك

اعتمد التعريف التالي: النمو الخارجي هو حيازة المؤسسة لإجمالي أو جزء من

الموارد الداخلية المرتبطة فيما بينها (على شكل وحدة اقتصادية) والتي لها القدرة على

إنتاج سلع وخدمات باللجوء إلى عمليات الاندماج، الابتلاع...الخ.

**3- النمو التعاقدي**: هو إبرام عقد بين مؤسستين أو أكثر تحت عدة أشكال بهدف إقامة

أنشطة إنتاجية أو تجارية أو خدماتية. وقد يتخذ النمو التعاقدي احد أشكال النمو داخلي

(في حالة إبرام المؤسسة لعقد شراكة مع مؤسسة أخرى يتضمن إنشاء فرع مشترك،

حيث تتم عملية الإنشاء باستخدام وسائل منفصلة ارتبطت فيما بينها بفعل العقد المبرم)

أو خارجي في حالة اشتراك المؤسسة مع مؤسسة أخرى في حيازة مؤسسة مستقلة أو

السيطرة المشتركة عليها بامتلاك حصص من رأسمالها حيث شملت عملية الحيازة

موارد مرتبطة فيما بينها.

**تطور المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية**

عرف القانون الجزائري (04-01/20-08-2001) المؤسسة الاقتصادية العمومية على أنها "شركات تجارية تحوز فيها الدولة أو أي شخص معنوي آخر خاضع للقانون العام، أغلبية رأس المال الاجتماعي مباشرة أو غير مباشرة. وهي تخضع للقانون العام."

وتتمتع المؤسسة الاقتصادية العمومية بالاستقلالية المالية والإدارية وحرية التصرف، وهي تتخصص في أغراض وأهداف محددة. فهي أداة ووسيلة تنظيمية مرنة وذات كفاءة ورشاده تتدخل بها الدولة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية.

وهي تزاول نشاط اقتصادي بحث: تجاري أو صناعي أو زراعي أو مالي أو ثقافي، وتتخصص في تحقيق أهداف عامة اقتصادية، إنتاجية أو استهلاكية وكمثال عليها: الشركة الوطنية للكهرباء والغاز، شركات البترول (سوناطراك)، المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار(ENTP)، الشركات الوطنية لإنتاج الأجهزة الكهرو منزلية (مثل UNIEM) الشركات الوطنية للسيارات، CPA، CAAR، مجموعة GICA، موبيليس...الخ.

وقد اعتمت هده المؤسسات النمو الداخلي وأحيانا النمو الخارجي أو التعاقدي للتطور في إطار محيط ديناميكي سريع التغير (النظر للمحاضرة السابقة).

المطلوب من الطلبة التعرف على المؤسسات العمومية الجزائرية المذكورة أو غيرها وأنماط التطور فيها (في انترنت).